



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/شوال/١٤٢٩ —
الموافق ٢٠٠٨/١٠ م . برئاسة القاضي السيد محدث المحمود وعضوية كل
من الصادقة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و
أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشيني وعبدود صالح التميمي وميخائيل
شمرون قس كوركيس وحسين أبو التمن الماذونين بالقضاء باسم الشعب
وأصدرت قرارها الآتي:

المميز - المعتض - المدعي عليه/ وزير الداخلية /إضافة لوظيفته
المميز عليها - المعتض عليها - المدعي / شيماء كلثم محمد

الادعاء:

إدعى وكيل المدعي (المميز عليها) أمام محكمة القضاء الإداري ان موكلاته
تطلب منح ابنتها مرام الجنسية العراقية تبعاً لجنسيتها العراقية كونها مولودة
لأب فلسطيني وقدمت المدعي طلب لدى المدير لشؤون الجنسية/إضافة لوظيفته
وقد رفض الطلب ونتيجة المرافعة الغابية العازية أصدرت المحكمة حكمها
المرقم ٢٠٠٨/٩٢ في ٢٠٠٨/٦/١٢ القاضي بـالالتزام المدعي عليه/إضافة
لوظيفته بمنح الطفلة مرام الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والدتها مع تحمله
مصالح الرسم وأتعاب المحاماة وقد اعتبر المعتض المدعى (المميز) /إضافة
لوظيفته لدى المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٥ ونتيجة المرافعة
الحضورية العازية أصدرت المحكمة قرارها المرقم ٩٢/قضاء
إداري/اعتراضية ٢٠٠٨ القاضي بـرد دعوى المعتض وتأييد الحكم الغيري

(٣-١)



الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٢ ، طعن المميز وزير الداخلية /إضافة لوظيفته بالحكم المذكور بالاحته التمييزية المؤرخة ٢٠٠٨/٩/٩ طالباً نقضه وللأسباب المبينة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد انه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٢ ورد الاعتراض . دون ان تلاحظ المحكمة أنها قد أصدرت حكمها الغيابي قبل التتحقق من الخصومة اذ الدعوى مقامة من المدعية بصفتها حاضنة لابنتها مرام لؤي صالح فكان على المحكمة ان تثبت هل أنها وصية على ابنتها وعندئذ تكلفها بإبراز حجة الوصاية . كما لوحظ ان المدعية شيماء كاظم محمد علي قدمت طلباً الى مديرية شؤون الجنسية بعد ٦٩ في ٢٠٠٨/٣/٢٥ تطلب فيه منح ابنتها مرام لؤي صالح سلمان الجنسية العراقية وتم رفض هذا الطلب فكان على المحكمة سؤال وكيل المدعية عما اذا تم النظم من هذا القرار وفقاً للفقرة (و) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة المرقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ وان ما ورد في الحكم الغيابي من ان (اعتراض المدعية واقع ضمن المدة القانونية للاعتراض قرر قبوله شكلاً) غير وارد قاتونا حيث أنها تنظر الدعوى بصفتها الأصلية وليس دعوى اعتراضية وكان عليها ان تتحقق من النظم . كما ان المبرزات هي صور غير مصدقة ولم تدرج محتوياتها ومضمونها في محضر ضبط الجلسة وان القول في محضر الضبط أبرزت صورة

(٣-٢)



لشهادة الجنسية العراقية وهوية الأحوال المدنية وجواز سفر ووثيقة شؤون المواطنين دون ذكر محتوياتها إجراء غير سليم حيث يجب درج محتوياتها . ولما تقدم يكون الحكم المميز اذ قضى بتأييد الحكم الغيابي غير صحيح ومخالفًا لأحكام القانون فقرر نقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها لأنباع ما تقدم على ان يقر باسم التهمة تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق

٢٠٠٨/١٠/٢٢ الموافق ١٤٢٩ هـ شوال في

الرئيس
مدحت محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو

العضو
أ. د. طلبة محمد

العضو
ا.د. احمد بابان

العضو
محمد صالح النقشبندي

عبد صالح التميمي

العضو

العنصرو

(F-T)